

ملخص التقرير حول قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2015

من أجل تعزيز المكاسب ومواصلة تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، وتماشيا مع التوجيهات الملكية، تركز أهداف الحكومة المبرمجة برسم سنة 2015، حول المحاور الأربعة التالية:

- تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين قدرته التنافسية وتحفيز استثمار القطاع الخاص ودعم المقولة ؛
- تسريع وتيرة تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الرئيسية والجهوية المتقدمة ؛
- تدعيم التماسك الاجتماعي والترابي والبرامج الاجتماعية وتعزيز فرص الشغل ؛
- مواصلة الجهود لاستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية تدريجيا.

وفي هذا الإطار، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة لمضاعفة جهودها وتسريع وتيرة إنجازاتها للمساهمة أكثر في الحفاظ على المكاسب وتحفيز النمو والاستثمار وذلك وفقا للإرادة الملكية.

بالنظر إلى جدواها الاقتصادية والمالية بصفة إجمالية، يجب أن تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل كبير في الدفع بالمغرب إلى مستويات جديدة من حيث النمو الاقتصادي وخلق الثروات، مع تعزيز الآليات الضرورية لشفافية أكبر وحكامة حديثة.

I - منجزات المحفظة العمومية

تتميز المحفظة العمومية بتعدد الأنظمة القانونية للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تكونها وبتنوع مجالات تدخلاتها. وهي تتكون حتى نهاية غشت 2014، مما يلي :

➤ **243 مؤسسة عمومية** تنشط خاصة في مجالات البنيات التحتية والفلاحة والصحة والتعليم والتعمير والتهيئة وتوزيع الماء والكهرباء. وقد عرفت المحفظة إنشاء مؤسسات جديدة خلال سنة 2014 ويتعلق الأمر "بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي" وجامعة محمد الخامس للرباط" (نتيجة إدماج جامعة محمد الخامس أكادال وجامعة محمد الخامس السويصي) و"جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء (نتيجة إدماج جامعة الحسن الثاني عين الشق وجامعة الحسن الثاني - المحمدية) ؛

➤ **42 مقولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة** تهيمن فيها بالأغلبية (35 منشأة أي 83%) شركات الدولة ذات أهمية كبرى منها المجمع الشريف للفوسفاط ومجموعة التهيئة العمران والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب وبريد المغرب والقرض الفلاحي للمغرب والوكالة المغربية للطاقة الشمسية وشركة الخطوط الملكية المغربية.

من جهة أخرى، هناك **17 شركة ذات مساهمة مباشرة تابعة للجماعات الترابية.**

كما أن بعض المؤسسات والمقاولات العمومية، المشار إليها أعلاه، تملك شركات تابعة أو مساهمات يبلغ عددها **437 وحدة**، منها 229 تمتلك فيها الدولة الأغلبية (مساهمة عمومية مباشرة وغير مباشرة تفوق 50%).

تتميز المحفظة العمومية، علاوة على تنوع الأنظمة القانونية للمؤسسات والمقاولات العمومية، بحضور قوي على المستويين المحلي والجهوي يتمثل في 202 مؤسسة ومقاولات عمومية (176 مؤسسة عمومية و9 شركات المساهمة ذات مساهمة مباشرة للخزينة و17 شركة المساهمة ذات مساهمة مباشرة للجماعات الترابية)، مما يعكس مدى أهمية مساهمة المحفظة العمومية في التنمية الترابية ودورها في تعزيز اللاتمركز واللامركزية. ويشكل هذا التموقع المجالي الهام فرصة في إطار الجهوية المتقدمة.

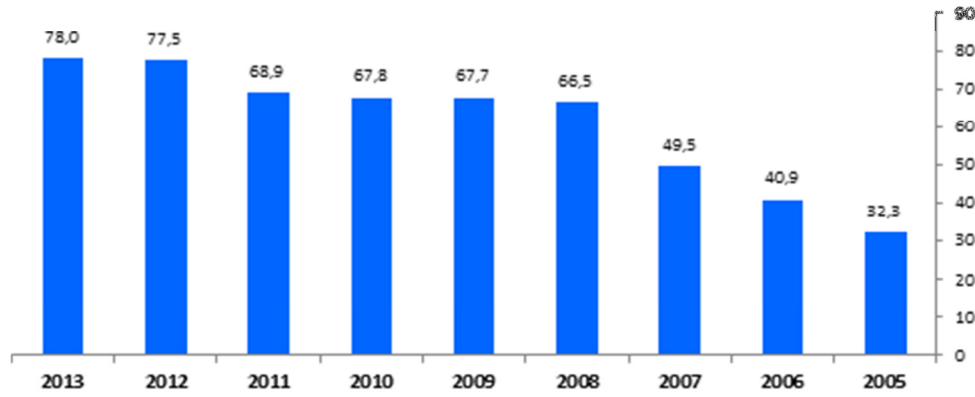
1.1 - الاستثمارات

سجلت استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية ارتفاعاً طفيفاً خلال سنة 2013، حيث انتقلت من 77,5 مليار درهم سنة 2012 إلى 78 مليار درهم. وقد حققت أربع مؤسسات ومقاولات عمومية أكثر من 56% من استثمارات القطاع. ويتعلق الأمر بكل من المجمع الشريف للفوسفاط (19,1 مليار درهم) ومجموعة صندوق الإيداع والتدبير (10,5 مليار درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (8 مليار درهم) ومجموعة التهيئة العمران (6,3 مليار درهم).

وستتجاوز الإنجازات المحتملة برسم سنة 2014 مبلغ 80 مليار درهم مؤكدة بذلك مواصلة المؤسسات والمقاولات العمومية لاستثماراتها في مستويات مرتفعة.

ويبين الرسم البياني التالي تطور الاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية للفترة الممتدة من 2005 إلى 2013 :

تطور استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية بمليار الدرهم



يقدر حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية المتوقعة خلال سنة 2015، بما قيمته 114,9 مليار درهم مسجلة بذلك انخفاضاً طفيفاً نسبته 3% مقارنة بتوقعات سنة 2014 والتي بلغت 118,5 مليار درهم ويرتبط هذا الانخفاض أساساً بتراجع استثمارات المجمع الشريف للفوسفاط إلى مستواها العادي بعد الطفرة المسجلة سنة 2014 (انظر التفاصيل أسفله).

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 80% من مجموع استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2015 موجهة إلى قطاعات البنيات التحتية والماء والطاقة والمعادن وكذا القطاعات الاجتماعية والسكن.

ويعكس هذا الجهود الاستثماري انخراط هذه المنشآت في تنفيذ الاستراتيجية القطاعية وكذا المشاريع الهيكلية للبلاد في العديد من القطاعات كالبنيات التحتية والنقل والطاقة والفوسفاط والسكن والفلاحة حيث تتولى 20 مؤسسة أو مجموعة مؤسسات ومقاولات عمومية إنجاز أهم الاستثمارات المبرمجة أو التي توجد في طور الإنجاز، كما يتبين ذلك من الجدول أدناه :

توقعات 2015	توقعات 2014	مليون درهم
24.000	29.500	المُجمَع الشريف للفوسفاط
12.713	11.578	المكتب الوطني الكهرباء و الماء الصالح للشرب
12.000	12.000	مجموعة صندوق الإيداع و التدبير
8.526	7.923	المكتب الوطني للسكك الحديدية
7.200	6.700	مجموعة التهيئة العمران
3.304	4.980	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب
2.813	2.767	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء و الكهرباء (12)
2.500	2.695	وكالة السكن والتجهيزات العسكرية
2.320	3.089	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (9)
3.600	1.400	المكتب الوطني للمطارات
35.976	35.913	مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى
114.952	118.545	مجموع القطاع

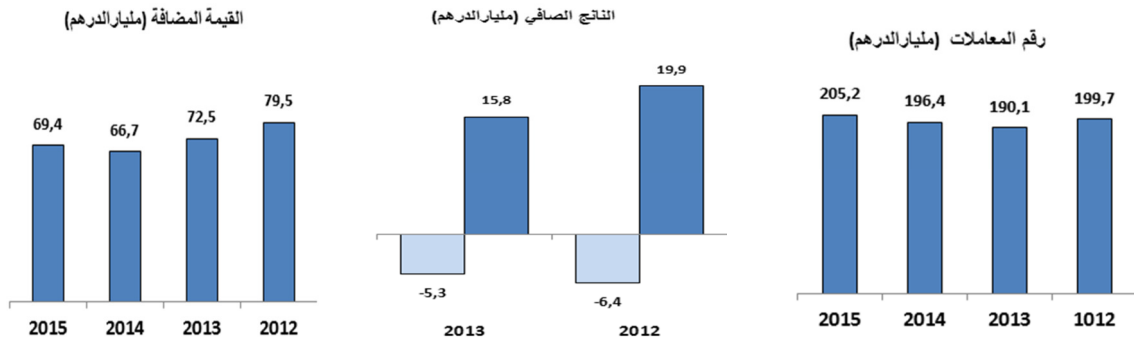
2.1 – المنجزات المالية

بالنظر إلى أن مؤشرات المُجمَع الشريف للفوسفاط تمثل ما بين 20% إلى أكثر من 50% من مؤشرات المحفظة العمومية، يتبين أنه إذا استثنينا الانخفاضات التي سجلتها بعض مؤشرات هذا المُجمَع تحت تأثير تطور السوق الدولية للفوسفاط، فإن أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية، عرفت تطورات إيجابية حيث تحسن رقم المعاملات والقيمة المضافة بنسبة 2% في الوقت الذي انتقلت فيه النتيجة الصافية من ناقص 637 مليون درهم إلى 2+ مليار درهم وذلك دون احتساب مؤشرات المُجمَع الشريف للفوسفاط.

وهكذا فقد عرفت سنة 2013، انخفاض رقم المعاملات بنسبة 4,8% مقارنة مع السنة الفارطة (190,1 مليار درهم مقابل 199,7 مليار درهم سنة 2012). وتبين احتمالات الاختتام لسنة 2014، ارتفاع رقم معاملات القطاع بنسبة 3% مقارنة مع سنة 2013 ليبلغ 196,4 مليار درهم.

وسجلت القيمة المضافة خلال سنة 2013 تراجعاً بنسبة 8,8% لتصل إلى 72,5 مليار درهم مقابل 79,5 مليار درهم سنة 2012، وتظهر احتمالات اختتام القيمة المضافة لسنة 2014، انخفاضاً بنسبة 8% مقارنة مع سنة 2013 لتستقر في 66,7 مليار درهم متأثرة بانخفاض القيمة المضافة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة الوطنية للموانئ.

كما بلغ مجموع النتائج الصافية الإيجابية 15,8 مليار درهم مقابل 19,9 مليار درهم خلال سنة 2012 فيما تحسنت مجموع النتائج الصافية السلبية لتصل إلى 5,3 مليار درهم مقابل 6,4 مليار درهم خلال سنة 2012.



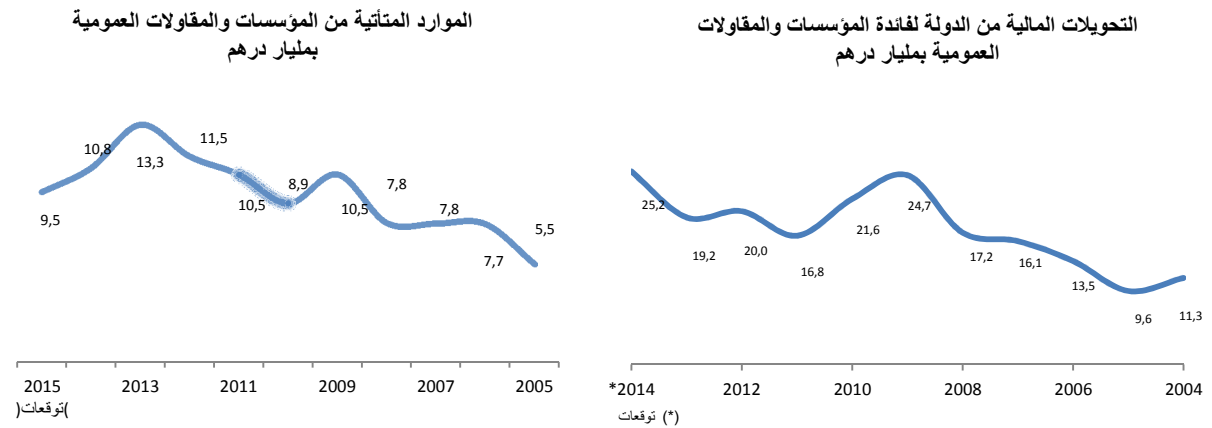
3.1 - العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

1.3.1- برسم سنة 2013، تم تخصيص 54% من الإمدادات المالية الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية للتجهيز والزيادة في رأس المال و46% للتسيير. وقد بلغت هذه الإمدادات ما مجموعه 20.598 مليون درهم في نهاية دجنبر من سنة 2013.

أما برسم قانون المالية لسنة 2014، فقد بلغت الإنجازات فيما يخص إمدادات الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 18.566 مليون درهم في نهاية شهر شنتبر 2014 (مقابل 15.845 مليون درهم في نهاية شنتبر 2013) أي بنسبة إنجاز بلغت 74% بالنسبة لتوقعات سنة 2014 (25.178 مليون درهم).

2.3.1- تناهز توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية برسم قانون المالية لسنة 2015 ما قدره 9.517 مليون درهم مقابل توقعات بلغت 10.841 مليون درهم سنة 2014 مسجلة انخفاضا قدره 12% بالنسبة لسنة 2014 و29% بالنسبة لسنة 2013 (13.322 مليون درهم) ويعزى انخفاض هذه التوقعات على الخصوص إلى تراجع مساهمة كل من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب وكذا شركة اتصالات المغرب ويعزى هذا إلى انخفاض الناتج الصافي للمجمع الشريف للفوسفاط علاقة بالدورة المنخفضة للطلب وأسعار الفوسفاط. وتشكل الأرباح وحصل الأرباح ما يقارب 60% من توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2015.

وفيما يخص تنفيذ قانون المالية لسنة 2014، فقد بلغ المبلغ الإجمالي للمدفوعات من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 7.392 مليون درهم حتى نهاية شنتبر 2014، أي بنسبة إنجاز 68% بالنسبة لتوقعات قانون المالية لسنة 2014.



II - المؤسسات والمقاولات العمومية فاعل أساسي في السياسة الاقتصادية والاجتماعية

طبقا للبرنامج الحكومي، تواصل السلطات العمومية بذل الجهود الضرورية من أجل تفعيل الإصلاحات المهيكلة الكبرى.

وهكذا، فإن نموذج التنمية الذي نهجه المغرب مكن من تنويع النسيج الإنتاجي الوطني وتغطية أفضل من حيث البنيات التحتية والتجهيزات العمومية وإعادة التوازن تدريجيا بهدف تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية. وقد أصبح هذا ممكناً بفضل مختلف الإصلاحات المعتمدة وكذا تسريع تنفيذ المخططات والاستراتيجيات القطاعية ونهج سياسة الأوراش المهيكلة الكبرى التي تلعب فيها المؤسسات والمقاولات العمومية دوراً هاماً. وفي هذا الصدد، ساهمت هذه الأخيرة في تنمية الاقتصاد الوطني، بفضل الإنجازات التي تم تحقيقها خلال الخمسة عشر سنة الماضية، لا سيما فيما يتعلق بالبنيات التحتية والمرافق العمومية والإنتاج والتوزيع الترابي.

وفي هذا الإطار، وموازة مع تعزيز المكتسبات، ستواصل المؤسسات والمقاولات العمومية مساهمتها في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية. كما ستلعب دور القاطرة في تنفيذ مختلف الاستراتيجيات القطاعية وإنجاز مشاريع البنيات

التحتية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للبلاد وتنويع مصادر النمو وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين مما يؤكد الأفق الواعدة للمغرب الذي يطمح أن يصبح قطباً مالياً واستثمارياً في أفريقيا.

ففي هذا الإطار، يندرج اصطلاح المؤسسات والمقاولات العمومية بمختلف المشاريع المهيكلة للبلاد خاصة في مجالات النقل السككي والطرق والسيارة والبنيات التحتية للموانئ والمطارات. كما تتدرج مساهمة هذه الهيئات كذلك في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية للطاقة والمعادن والسكن والسياحة والبرامج الاجتماعية خاصة التعليم والصحة وفك العزلة عن العالم القروي.

فيما يخص **البنيات التحتية**، تم تحديد عدة مخططات استراتيجية في أفق 2030-2035، تتمحور حول برامج التنمية في ميادين الطرق والطرق السيارة والنقل السككي والبنيات التحتية للموانئ والمطارات التي تم إنجازها أو في طور الإنجاز. وتترجم هذه المشاريع استراتيجية إرادية لتقوية وتحديث الشبكات الكبرى للبنيات التحتية مما يجعل المغرب بمثابة حلقة وصل قوية في المبادلات التجارية شمال-جنوب بين الفارتين الإفريقية والأوربية والمبادلات شرق-غرب خاصة بين دول البحر الأبيض المتوسط.

كما يتم إنجاز استثمارات كبيرة عن طريق المشاريع المذكورة أعلاه، وهكذا، قد تم وضع 1.500 كلم من الطرق السيارة قيد الاستغلال؛ فيما حقق مشروع القطر فائق السرعة مراحل هامة من إنجازها، كما عرفت شبكات النقل البحري والجوي إنجاز مشاريع كبرى نذكر منها ميناء طنجة المتوسط وإعطاء الانطلاقة لمشروع ميناء الناظور غرب المتوسط وجعل مطار محمد الخامس للدار البيضاء قطبا عالميا بالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

ومن جانبه، يشكل تطوير مجال **اللوجستيك** أولوية استراتيجية من أجل تعزيز تنافسية الاقتصاد المغربي. وهكذا، فإن الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستية تعد استراتيجية مندمجة تتوخى تطوير عرض متنوع وتنافسي والتي تطلب تنفيذها العديد من العقود والاتفاقيات بالإضافة إلى إنشاء الوكالة المغربية من أجل تنمية الأنشطة اللوجستية سنة 2012 التي يتجلى دورها الأساسي في تنشيط وتنسيق سبل تنزيل الاستراتيجية السالفة الذكر.

ولأجل تسريع هذه الاستراتيجية، فقد تم توقيع العديد من العقود والاتفاقيات تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بتاريخ 13 ماي 2014 وتتعلق هذه العقود بتعبئة العقار الموجه لتنمية الشبكة الوطنية للمناطق اللوجستية متعددة التدفقات وتحسين التنافسية اللوجستية لندفوق كل من مواد البناء وعمليات التصدير والاستيراد والتوزيع الداخلي وكذا تنمية الكفاءات والتكوين وتهيئة الطريق الرابط بين ميناء الدار البيضاء والمنطقة اللوجستية زناتة بالإضافة إلى تنظيم وعمل المرصد المغربي للتنافسية اللوجستية.

وفي إطار **مخطط المغرب الأخضر** الذي يهدف إلى تثمين مجموع الإمكانيات الفلاحية بالتراب الوطني، تواصلت المؤسسات والمقاولات العمومية التي تشتغل في القطاع الفلاحي بما في ذلك وكالة التنمية الفلاحية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي تنفيذ مخطط المغرب الأخضر الذي تزايد آثاره الإيجابية على شكل تنوع العرض وتحسين الجودة والقيمة المضافة والشغل، مكرسة بذلك نجاعة اختيارات المغرب في هذا المجال. ويرتكز هذا المخطط على دعمتين أساسيتين: التنمية الإرادية لسلاسل الإنتاج النباتي والحيواني ذات القيمة المضافة العالية وتجميعها حول مشاريع مندمجة للتلفيف والتحويل وتأهيل الفاعلين وإنجاز مشاريع التحويل و/أو التجميع بغية مكافحة الفقر.

ويتمحور مخطط المغرب الأخضر حول 16 مخططا جهويا تشمل 1.506 مشروعا باستثمار إجمالي قيمته 147 مليار درهم.

ففيما يخص مخطط تنمية وإنعاش تنافسية قطاع الصيد "**هاليوتيس**"، ستواصل المؤسسات والمقاولات العمومية التي تنشأ في هذا المجال منها المكتب الوطني للصيد والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية التدابير اللازمة لتحقيق أهداف هذا المخطط الذي يرمي إلى الحفاظ على الموارد البحرية وتأهيل القطاع وتعزيز مساهمة هذا الأخير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ولبلوغ هذه الأهداف، اعتمد البرنامج الجديد استراتيجية قطاعية مندمجة تركز على ثلاثة محاور أساسية وهي استدامة الموارد والرفع من الأداء وتقوية القدرة التنافسية لهذا القطاع. وهكذا، يتوقع من البرنامج المذكور تحقيق 16 مشروعا مهيكلًا فيما يتعلق بسلاسل التثمين وتحويل المنتجات البحرية. ومن أهم مشاريع هذا البرنامج إحداث ثلاثة أقطاب للامتياز (أكادير وطنجة والداخلية) والتي ستمكن من جذب استثمارات تناهز 10,5 مليار درهم. وتهدف المشاريع الأخرى لاستراتيجية "هاليوتيس" بالأساس إلى تنمية تربية الأحياء المائية والبنيات التحتية ومعدات التفريغ وتهيئة مصايد الأسماك على أساس توزيع الحصص وكذا تبادل الخبرات العلمية حول الموارد.

أما فيما يخص الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية، فقد تم التوقيع تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في أبريل سنة 2014، على الاتفاقيات المتعلقة بتنمية مشاريع تربية الأحياء المائية في المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، وذلك بتكلفة إجمالية قدرها 1,3 مليار درهم بهدف ضمان 500 منصب شغل وإنتاج سنوي إجمالي قدره 24.540 طن بما فيها 23.000 طن من الأسماك و1.540 طن من المحار.

وفي مجال الطاقة، تشكل الطاقات المتجددة الدعامة الأساسية للاستراتيجية الطاقية الوطنية التي تهدف إلى تقليص التبعية الطاقية والمحافظة على البيئة والتي يتم تنفيذها من قبل الوكالة المغربية للطاقة الشمسية والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وشركة الاستثمارات الطاقية. في هذا الإطار، سجلت سنة 2013 الانطلاق الفعلي لأشغال المرحلة الأولى بورزازات (مشروع "نور 1") والتي تهم إنجاز المحطة الحرارية الشمسية باستعمال التكنولوجيا الكهروضوئية ذات قدرة إنتاجية تناهز 160 ميغاواط بهدف بلوغ نسبة 42% من القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية، في أفق 2020، بواسطة مصادر طاقية متجددة، خاصة من خلال البرامج الوطنية المندمجة للطاقات الشمسية والريحية التي تهدف إلى بلوغ 2.000 ميغاواط بالنسبة لكل واحدة منهما.

كما قامت الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، في سنة 2014، بإنهاء دراسة الوضعية العامة للنجاعة الطاقية التي تهدف إلى تحديد استراتيجية النجاعة الطاقية للمغرب في أفق 2030. وقد مكنت هذه الدراسة من تحديد أكثر من 220 إجراء وتدبير من شأنها أن تنتج انعكاسات اقتصادية وبيئية واجتماعية في العديد من القطاعات الهامة (الصناعة والبناء والفلاحة والصيد والإنارة العمومية....).

وفيما يخص مجال الفوسفاط، نهج المجمع الشريف للفوسفاط، منذ سنة 2009، استراتيجية جديدة تهدف إلى تثمين أفضل للثروة الفوسفاطية بالمغرب، حيث ترمي هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الدور الريادي للمجمع في السوق العالمية موازاة مع تدعيم نموه بالاعتماد على المنتجات التحويلية ومع الحفاظ على وضعية متوازنة ومرنة اعتمادا على الطلب للمغرب من أجل تحقيق مستوى 50 مليون طن سنوياً في أفق سنة 2025، وذلك مع جعل الجرف الأصفر قطبا عالميا لكيمياء الفوسفاط. ويتطلب إنجاز هذه الاستراتيجية القيام ببرنامج استثماري طموح بمبلغ 188 مليار درهم في أفق 2025. وقد ارتفعت الاستثمارات بنسبة 75% خلال سنة 2013 (18,8 مليار درهم) مقارنة مع سنة 2012 (10,6 مليار درهم). ويرجع هذا الارتفاع إلى التقدم في إنجاز العديد من المشاريع الهامة والتي تتمثل في أنبوب نقل الفوسفاط من خريكة إلى الجرف الأصفر ومشروع خط الغسل بحلاسة وإنجاز وحدة لتصفية وتجفيف لُبَاب الفوسفاط ومشروع ملاءمة مصنع الحامض الفسفوري (مغرب فسفور 3 و4 والخط E) وكذا مشروع إحداد أربع وحدات للأسمدة.

ومن جانبه، اعتمد مجال المعادن استراتيجية جديدة، تم تقديمها خلال سنة 2013. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إنعاش هذا القطاع عن طريق تطوير البنية التحتية الجيولوجية (البرنامج الوطني لرسم الخرائط الجيولوجية) وتشجيع تثمين وتحويل المعادن على الصعيد المحلي وتحفيز الاستثمار في مجال البحث مع مشاركة الفاعلين الوطنيين والدوليين في إرساء الإطار التشريعي المناسب والمبسط وذلك من خلال إصدار قانون جديد يقوم بتغيير وتعويض ظهير سنة 1951 المتعلق بقانون المعادن. وتكمن الأهداف المتوخاة من هذه الاستراتيجية في الرفع من رقم معاملات قطاع التعدين (دون احتساب الفوسفاط) وتعزيز البرامج والميزانيات المخصصة للبحث والتنقيب المعدني وذلك بشراكة مع القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بتنفيذ رؤية 2020 لقطاع السياحة، يعتبر تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بما فيها الشركة المغربية للهندسة السياحية والصندوق المغربي للتنمية السياحية والمكتب الوطني المغربي للسياحة، هاما بفضل التزامها في تنفيذ مشاريع استثمارية كبرى وكذا اعتماد تدابير لأجل إنعاش القطاع على الرغم من الظرفية العالمية التي تتسم بالصعوبة، وبالتالي يحتل المغرب الرتبة الأولى في ترتيب البلدان الأفريقية الأكثر زيارة سنة 2013 بما يعادل 10 مليون سائح أجنبي، تليه جنوب أفريقيا وتونس حسب آخر إحصائيات منظمة السياحة العالمية.

وبالنسبة لقطاع الاتصالات، يُعدُّ المغرب ضمن دول القارة الإفريقية التي تتوفر على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الأكثر دينامية في المنطقة والتي تمكن المغرب من التمتع بتموقع كحلقة وصل بين غرب إفريقيا وأوروبا. وفي هذا الإطار، فإن أسعار الاتصالات سجلت انخفاضات مهمة نهاية سنة 2013، وذلك بنسبة 23% بالنسبة للهاتف المحمول و13% بالنسبة للهاتف الثابت و14% بالنسبة لتكنولوجيا "ADSL" و22% بالنسبة للجيل الثالث للإنترنت "3G" وفيما يخص مستوى "نضج الإنترنت"، يتركز المغرب في الرتبة الثانية في ترتيب 14 دولة. وتعزى هذه النتائج الإيجابية إلى الاستراتيجية الحالية التي وضعها المغرب والتي تهدف إلى الرفع من الولوج إلى "الصبيب العالي" في كل أنحاء المغرب وذلك عبر تطوير شبكة الألياف في المناطق الأكثر عزلة وكذا عبر الإطلاق المرتقب لشبكة "4G".

وبخصوص توقعات هذا القطاع، فيجري حاليا إعداد مشروع مذكرة توجهات عامة في أفق 2014-2018. ومن المنتظر أن تدعم خريطة الطريق هذه مكتسبات المملكة في مجال الاتصالات وإعطاء مزيد من الرؤية لفاعلي هذا القطاع. ومن

جهة أخرى، يشكل برنامج "تعميم الولوج إلى خدمات الاتصالات" أحد البرامج الأساسية لهذا المخطط. ويهدف هذا البرنامج إلى تغطية 9.263 "منطقة بيضاء" (غير مشمولة بشبكة الاتصالات) بوسائل الاتصالات بمبلغ 1.443,6 مليون درهم. ويبلغ عدد المواقع المشمولة لحد الان بخدمات الاتصالات ما مجموعه 7.956 موقعا، أي 90% من المواقع التي تمت برمجتها تغطيتها مسبقا من طرف لجنة تسيير الخدمة الشاملة للاتصالات.

كما تلتزم المؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية. وهكذا، تركز السياسة الحكومية في مجال التربية والتكوين للفترة 2014-2017 على أربع خيارات استراتيجية تتعلق بدعم التمدرس وتحسين جودة التعليم وتطوير حكمة النظام التربوي وتعزيز الموارد البشرية. وفيما يخص التعليم العالي، تركز الاستراتيجية المتبعة برسم الفترة 2013-2016 على تحسين حكمة نظام التعليم العالي وكذا تطوير البحث العلمي والتعاون الدولي. من جهة أخرى، وضعت الحكومة مخطط عمل للفترة 2012-2016 يهدف إلى تعزيز المكتسبات وتجاوز اختلالات القطاع الصحي. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية فيما يخص الولوج إلى التعليم والصحة. ومن جهة أخرى، تعتبر المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا في سياسة الحكومة التي تهدف إلى تقوية التضامن والتماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر.

وتلعب المؤسسات والمقاولات العمومية دورا هاما في تنفيذ الاستراتيجيات الحكومية التي تهدف إلى النهوض بالعالم القروي وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخلق الظروف اللازمة لضمان التنمية المتوازنة والمستدامة من خلال برنامج الكهرباء القروية الشاملة وبرنامج تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب والبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية.

وبالنظر إلى أن المؤسسات والمقاولات العمومية الناشطة على المستوى المحلي أو الجهوي تمثل ما يقارب ثلثي المحفظة العمومية، فإن هذا التواجد التراكمي الهام يشكل فرصة مُمَيَّزة للمساهمة البناءة في إرساء الجهوية المتقدمة. وبالفعل، فإن تدخل المؤسسات والمقاولات العمومية غالبا ما يكون حاسما داخل مجال تدخلها؛ مما يساهم في الرفع من جودة الخدمات العمومية المقدمة (الماء وتوزيع الماء والكهرباء والنقل الحضري والعلاجات الطبية والتعليم...) والتنمية المنسجمة بالمناطق الجهوية (وكالات التنمية الترابية...) أو في إنجاز مشاريع كبيرة في مناطق ذات إمكانيات نمو كبيرة (أبي رقراق ومارشيكاء...). وهو ما يساهم في انبثاق أقطاب نمو على المستويين الوطني والمحلي وكذا في تجهيز المناطق الصناعية.

III - تحسين حكمة وفعالية المؤسسات والمقاولات العمومية

ستعرف سنة 2015 تعزيز الأداء العملي والاقتصادي والمالي للمؤسسات والمقاولات العمومية الذي تم إنجازه خلال سنتي 2013 و2014. وفي هذا الصدد، وبالإضافة إلى مختلف الإصلاحات التي تم تحقيقها لمواكبة التحولات القطاعية و الانفتاح الاقتصادي وكذا تحسين مردودية وجودة الخدمات المقدمة، ستعمل المؤسسات والمقاولات العمومية على تعزيز حكمتها وشفافيتها والرفع من فعاليتها تدخلاتها.

كما يساهم تطبيق الممارسات الجيدة للحكمة في تطوير نسيج اقتصادي تنافسي وتعزيز مناخ الثقة وجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتسهيل وولوج المقاولات لرؤوس الأموال وتعزيز جدوى المنشآت وديمومتها.

1.3 - تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية

يتواصل مسلسل تنفيذ ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي تم الإعلان عنه في مارس 2012، من خلال عدة تدابير للتواصل والتكوين والتطبيق ستمكّن، بالإضافة إلى التنزيل المناسب لتوصيات الميثاق، إلى الترويج المتزايد لمحتواه وإعداد الحلقات الوسيطة التي من شأنها أن تساهم في نشره وضمان التنفيذ الفعال له لدى شريحة كبيرة من المؤسسات والمقاولات العمومية.

ولقد ساهمت التدابير المتخذة بتنسيق مع الوزارات الوصية والمؤسسات والمقاولات العمومية في التنزيل الفعلي للميثاق عبر التعميم التدريجي لعمليات تقييم الحكمة ووضع مخططات لتحسينها وكذا تطوير نماذج لوثائق الحكمة.

وفيما يتعلق بأداء المجالس التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية، أسفرت الإجراءات المتخذة عن برمجة أفضل وارتفاع وتيرة اجتماعات المجالس الإدارية ومجالس المراقبة والأجهزة التداولية الأخرى للمؤسسات والمقاولات العمومية. كما تم تدعيم دينامية اللجان المتخصصة المنبثقة عن هذه المجالس وخاصة لجان التدقيق.

2.3 - تطوير أدوات تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية

مكّن المرسوم رقم 2-12-349 الصادر بتاريخ 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية والذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2014 من تعزيز المساواة في ولوج المتنافسين إلى الطلبات العمومية ومزيدها من العدالة في التعامل مع المتعهدين وكذلك تبسيط المساطر من أجل مزيد من شفافية وفعالية النفقات العمومية. كما تم توسيع مجال التطبيق ليشمل الجماعات الترابية وبعض المؤسسات العمومية.

من جهة أخرى، وفي إطار تحديث وملاءمة أساليب عمل مراقبي الدولة والخزنة المكلفين بالأداء وتوحيد لائحة الوثائق المثبتة، أعدت وزارة الاقتصاد والمالية قائمتين محينيتين للوثائق المثبتة لنفقات المؤسسات العمومية الموجهة لمراقبي الدولة والخزنة المكلفين بالأداء والوكلاء المحاسبين. وتضع هاتان القائمتان رهن إشارة مختلف الأشخاص المكلفين بالمراقبة إطار مرجعياً موحداً من أجل إنجاز عمليات المراقبة المتعلقة بالالتزام بالنفقات وكذا الأداء. ويندرج هذا العمل في إطار شمولي لتنميط مجموع مساطر مراقبة نفقات المؤسسات العمومية والذي يشمل إعداد قوائم النفقات وكذا دلائل المراقبة بالنسبة للخزنة المكلفين بالأداء والوكلاء المحاسبين ومراقبي الدولة.

فيما يخص التدقيقات الخارجية، فإن الإجراءات المتخذة تهدف إلى تعزيز فعالية المراقبة المالية للدولة وتوجيهها نحو تتبع الأداء والوقاية من المخاطر والحفاظ على الموارد بالإضافة إلى مراقبة صحة ومطابقة التدبير. وقد همت عمليات التدقيق التي أنجزت في السنوات الأخيرة معظم القطاعات، كالطاقة والمعادن والنقل والمطارات والكهرباء والماء والتطهير السائل والسكن والفلاحة والصحة والتعليم والتكوين. في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن 63 عملية تدقيق تم إنجازها خلال الفترة 2000-2013 والتي أسفرت عن مخططات عمل لمعالجة نقاط الضعف التي تم رصدها.

وعلاوة على ذلك، فإن مسلسل تحسين الشفافية في تدبير الشأن العام والحكامة الجيدة والحق في الولوج إلى المعلومة وكذا ربط المسؤولية بالمحاسبة ونشر المعلومات المالية وغير المالية حول المؤسسات والمقاولات العمومية يشكل خياراً لا رجعة فيه خاصة مع نشر، في سنة 2013، المرسوم رقم 2.13.882 وقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 13-3268 المتعلقين بالإزامية نشر حسابات المؤسسات والمقاولات العمومية سنوياً في الجريدة الرسمية سبعة أشهر على أبعد تقدير بعد تاريخ اختتام الدورة المحاسبية. وتنص هذه المنظومة الجديدة، التي تم الشروع في تنفيذها ابتداءً من 2014 بالنسبة لحسابات سنة 2013، على أن المؤسسات العمومية التي تمسك محاسبتها وفق المدونة العامة للتنميط المحاسباتي ملزمة بالنشر السنوي لحساباتها الاجتماعية والمجمعة في الجريدة الرسمية وتخص هذه المعلومات الحسيلة وحساب الموارد والتكاليف وكذا جدول أرصدة التسيير. وفيما يخص المؤسسات العمومية التي لا تتوفر على محاسبة مطابقة للمدونة العامة للتنميط المحاسباتي، فسيتم الترخيص لها، بصفة انتقالية وفي انتظار اعتماد هذه المحاسبة، أن تنشر بالجريدة الرسمية، وضعية محاسبية مبسطة، منجزة وفق نموذج محدد بقرار الوزير المكلف بالمالية.

3.3 - إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية

ستشهد سنة 2015 تسريع مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية الذي تم الشروع فيه سنة 2012. ويهدف هذا الإصلاح إلى وضع وتوضيح قواعد الحكامة الجيدة للمؤسسات العمومية وتحسين فعالية المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتم حالياً بموجب القانون رقم 00-69 الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2003.

يهدف مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، المدرج ضمن المخطط التشريعي للحكومة، إلى إعادة توجيه المراقبة نحو تقييم الأداء والوقاية من المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار، بالموازاة مع ذلك، الاهتمامات الكبرى للحكامة الفعالة.

وهكذا، فإن الإطار القانوني الجديد المقترح بصدد الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية يأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعزيز العلاقة بين الحكامة والمراقبة المالية وإعداد ترتيب ملائم للمحفظة العامة على أساس الرهانات المالية وجودة تدبير المؤسسات والمقاولات العمومية، وكذلك السير الجيد لمنظومة حكامتها ومراقبتها الداخلية. ويرتبط هذان الهدفان ارتباطاً وثيقاً حيث أن السير الحسن لمنظومة الحكامة يعدّ واحدة من الدعامات الأساسية التي ترتكز عليها المراقبة الفعالة الموجهة نحو الأداء وحماية الممتلكات العمومية. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع خارطة طريق مفصلة لتنزيل هذا الإصلاح وذلك من منظور تدبير التغيير بما في ذلك "الموارد البشرية" و"نظام الإعلام" و"الاتصال" و"التنظيم".

وسيمكن تنفيذ هذا الإصلاح من توطيد المكاسب التي تم تحقيقها في إطار تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة للمؤسسات والمقاولات العمومية، بما في ذلك تحسين تدبير المؤسسات والمقاولات العمومية وتحديد مسؤولية الهيئات التداولية. وفيما يخص المراقبة، يكمن الإصلاح في إعادة توجيهها نحو تقييم الأداءات والوقاية من المخاطر وكذا التحقق من المطابقة مع القوانين وتعزيز نجاعتها وتعميمها نحو المؤسسات الأخرى التي لا تخضع للمراقبة المالية وتوحيدها والعمل على تكييفها وتحسين دينامييتها إلى جانب ممارسة مهام المراقبة والاستشارة لهذه الهيئات.

وجدير بالذكر أن مشروع الإصلاح يتماشى مع مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية المتعلق بقوانين المالية، الذي يهدف إلى تحسين مقروئية الشأن العام وتوجيه قوانين المالية المذكورة نحو تحقيق نتائج واضحة ومحددة مسبقاً مع ضمان شفافية أفضل لميزانياتها وحكمتها.

4.3 - تعميم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

تعتبر العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية أداة فعالة لتحسين تدبير المحفظة العمومية، نظراً لما تنتجه من تحديد لمسؤولية المسيرين وتقييم الأداء وتحسين نجاعة المؤسسات والمقاولات العمومية. وقد عرفت منهجية العلاقات التعاقدية منعطفاً هاماً خصوصاً بعد إدراجها ضمن أولويات البرنامج الحكومي، وكذا تعميم الدليل المنهجي للعلاقات التعاقدية ومنشور رئيس الحكومة رقم 8/2013 بتاريخ 15 ماي 2013 الذي يهدف إلى التعميم التدريجي ليشمل مجموع المحفظة العامة.

وتكاملاً مع الإجراءات المتخذة في إطار ميثاق الممارسات الجيدة للمؤسسات والمقاولات العمومية الذي تم إصداره سنة 2012، يشكل الدليل المنهجي للعلاقات التعاقدية الذي تم إنشاؤه سنة 2013 خارطة للطريق للعلاقات التعاقدية بهدف تعميمها تماشياً مع منشور رئيس الحكومة بتاريخ 15 ماي 2013 السالف الذكر. يحدد هذا الدليل النقاط التي يجب التطرق إليها في العقود المزمع إبرامها، كما يبين مختلف مراحل المنهجية التعاقدية وكذا قواعد لتتبع وتقييم هذه العقود.

في هذا الإطار، وتماشياً مع التوجهات الحكومية، يتواصل تعميم العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وذلك بإبرام عقود برامج جديدة وإعداد عقود أخرى. وقد شهدت سنتا 2013 و2014 إبرام ثلاثة عقود برامج جديدة مع كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق ومجموعة بريد المغرب.

ففيما يتعلق بعقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (2014-2017)، فيتضمن هذا العقد التدابير والآليات الضرورية من أجل تقويم الوضعية المالية للمكتب (ترشيد النفقات وبيع الأصول غير الاستراتيجية وترشيد الاستثمارات وتعديل التعرفة وتحسين الحكامة وتدعيم تدابير التفاعل الداخلي) بهدف تمكين المكتب من احترام التزاماته وإنجاز برنامجه الاستثماري مع الحفاظ على جدواه وديمومته وتقوية حكامته. ويلتزم المكتب خلال فترة العقد بإنجاز مخطط استثماري بغلاف مالي قدره 49,9 مليار درهم، منها 30 مليار درهم بالنسبة للكهرباء و19,9 مليار درهم للماء الصالح للشرب وتحسين المزيج الطاقوي والهامش الاحتياطي وتحسين الأداءات وتنفيذ مخطط الترشيح. وستمكن هذه المنهجية الشاملة المكتب من المساهمة في تمويل مخطط التنمية من خلال الترشيح الداخلي المرتقب.

4.3 - إرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية

بالنظر إلى ضروريات الحكامة الجيدة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، فمن المهم الشروع في التشخيص المعمق الكمي والنوعي لتطور هيكلية المحفظة العمومية.

في هذا الإطار، وموازاة مع المنجزات المتعلقة خصوصاً بالمراقبة المالية وحكامة المقاولات والمؤسسات العمومية وتحسين المعلومة المالية وغير المالية لهذه الهيئات وكذا إنجاز الطلبات العمومية، تقوم وزارة الاقتصاد والمالية باعتبارها ممثل الدولة المساهمة بإنجاز دراسة تهدف إلى تعزيز وإرساء تدبير نشيط للمحفظة العمومية سنة 2013، وتهدف هذه الدراسة إلى تعزيز وترسيخ المؤسسات والمقاولات العمومية في الاقتصاد الوطني (الانفتاح، التنافسية، تنويع مصادر النمو وتطوير الاستثمار) وتحسين الوضعية المالية للمحفظة العامة (مردودية الأموال الذاتية، ترشيد النتائج، السيطرة على المخاطر والتحويلات المالية). كما يتوخى هذا التدبير وضع رؤية واضحة للدولة المساهمة (تفعيل السياسات والاستراتيجيات العمومية والمحافظة على المصالح والممتلكات العمومية وتدعيم الحكامة الجيدة وتوضيح رؤية متعددة السنوات ومتوازنة لسياسة توزيع الأرباح).

كما يتوخى هذا التدبير وضع رؤية واضحة للدولة المساهمة مفصلة في ميثاق عمومي للاستراتيجية المساهماتية تهم خاصة تفعيل السياسات والاستراتيجيات العمومية والمحافظة على المصالح والممتلكات العمومية وتدعيم الحكامة الجيدة وتوضيح رؤية متعددة السنوات ومتوازنة لسياسة توزيع الأرباح.

ويستند النهج المتبع في إنجاز هذه الدراسة على التشخيص للمحفظة العامة الذي تم إثراؤه عن طريق مقارنة مع أحسن التجارب الدولية وبالتشاور مع أهم المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا القطاعات الوزارية المعنية. ومن بين الخلاصات التي أبرزها التشخيص أن المحفظة العمومية تتضمن رهانات سوسيو-اقتصادية ومالية جد هامة كما تطبعها دينامية قوية تتجلى في وتيرة سريعة عبر إحداث الشركات التابعة موجهة في بعض الأحيان لإنجاز مشاريع استراتيجية مهيكلية للاقتصاد الوطني. وفي الأخير، فإن الإشكاليات الكبرى المطروحة في الإطار الحالي لتدبير هذه المحفظة تم التطرق إليها ومنها الإطار القانوني والمؤسسي والإجرائي المتعلق بتدبير المحفظة العمومية، الذي يجب استكمالها وتوضيحه أكثر ليتناسب مع البنية غير المتناسقة للمحفظة وديناميتها.

5.3 - الملاءمة مع المعايير المحاسبية الدولية

في إطار البرنامج الحكومي فيما يخص تحديث المنظومة المحاسبية والمالية المغربية، يهدف مشروع ملاءمة المدونة العامة للتنظيم المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية إلى تحديث إطار المعلومة المحاسبية والمالية خاصة بالنظر إلى مساهمته في تحسين مناخ الأعمال ببلادنا.

وفي أعقاب نهاية الأشغال المنجزة خلال سنتي 2013 و2014، وتبعاً لإحداث اللجنة التقنية المتخصصة المكلفة بإعداد هذا المشروع، سيرتكز هذا الأخير على الفلسفة العامة للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS)، التي تضع المستثمر في صلب المتلقين للمعلومات المحاسبية والمالية، مع الحرص على ضمان تنفيذ تدريجي وغير مكلف للمشروع السالف الذكر، داخل المقاولات المعنية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وعلى صعيد آخر، تم إعداد مشروع قانون حول الحسابات المجمعّة مع إلزامية تطبيق المعايير الدولية بالنسبة للوحدات ذات المصلحة العامة والذي يهدف أساساً إلى تقييم الوضعية المالية الحقيقية للمجموعات، ومقارنة أفضل للأداء وتحسين اتخاذ القرار على مستوى هيئات التسيير.

أما على مستوى تنظيم مهنة المحاسبة، فقد تمت المصادقة على مشروع القانون رقم 12-127 الذي ينظم مهنة المحاسب المعتمد ويحدث هيئة مهنية مختصة بلجنة المالية بمجلس النواب بتاريخ 30 شتنبر 2014. كما يهدف مشروع القانون السالف الذكر إلى تحقيق التناسق بين التنظيم المؤسسي والمهني للمحاسب المعتمد مع التوجهات الدستورية الجديدة المكرسة للحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة. بالإضافة إلى ذلك، يطمح مشروع القانون إلى المساهمة في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب وبالتالي دعم جاذبيته وتحفيز الاستثمار.

6.3 - المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات والمقاولات العمومية

لتعزيز نشر تقارير عن التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، من قبل المؤسسات والمقاولات العمومية في المغرب، تم وضع دليل بعنوان "نشر تقارير التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية بالمغرب"، تم إعداده للمؤسسات والمقاولات العمومية بهدف وضع تعاريف ومفاهيم واستراتيجيات الإدماج وذلك لتمكين هذه الهيئات من الأخذ بعين الاعتبار أبعاد "التنمية المستدامة" و"المسؤولية الاجتماعية" في تواصلها وإصداراتها.

7.3 - الشراكة بين القطاعين العام والخاص : رافعة استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية

عرفت سنة 2014 نهاية مسلسل المصادقة على مشروع القانون رقم 12-86 المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا الإطار فقد تمت المصادقة على هذا المشروع من قبل مجلس النواب في قراءة ثانية.

ويهدف مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي تم إنجازها في إطار مقاربة تشاركية تجمع مختلف المتدخلين ضمنهم المؤسسات والمقاولات العمومية والوزارات المعنية، إلى تحديد إطار عام موحد ومحفز لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المغرب لصالح الدولة والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والمقاولات العمومية.

وسيمكن هذا الإطار القانوني من تأهيل كافة القطاع العام لإبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتقييم الأولي للمشاريع وإدخال مفاهيم "الحوار التنافسي" والعلاقة بين الجودة والثمن ("تحليل التكلفة مقابل الأرباح") واعتماد مبدأ تقسيم المخاطر والتعويض على أساس مستوى حسن الأداء وكذا آليات تتبع ومراقبة المشاريع.

وستشكل مقارنة الشراكة حلقة جديدة لإنجاز البنيات التحتية وتوفير الخدمات العمومية. كما سيتمكن أيضا من تقوية تدخل الفاعلين الخواص في تطوير المشاريع العمومية وتنويع أشكال التفعيل (الابتكار في التدبير والهندسة المالية وهندسة المشاريع والتقييم...)، وذلك موازاة مع تحسين الحكامة الاقتصادية ومناخ الأعمال باعتماد الفعالية والسرعة والشفافية.